



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

مقالات | 24 تشرين الثاني / نوفمبر، 2025

# الرقابة على فلسطين: حين تتحول الحرية الأكademie إلى امتياز سياسي في فرنسا

هالة اليوسفي

المصدر:

Hèla Yousfi, "What censoring Palestine reveals about French academic 'Freedom'", *The New Arab*, 21/11/2025, accessed on 24/11/2025, at: <https://www.newarab.com/opinion/what-censoring-palestine-reveals-about-french-academic-freedom>.

هالة اليوسفي

أستاذة مشاركة في جامعة باريس للعلوم والآداب-دوفين. تشمل اهتماماتها البحثية الثقافة السياسية والمعارضات التنظيمية في العالم العربي والتغيير المؤسسي والتنمية الاقتصادية والدراسات الاستعمارية والدراكات الاجتماعية. وهي مؤلفة كتاب **النقابات العمالية والثورات العربية: حالة الاتحاد العام التونسي للشغل**، الصادر عن روتليدج عام 2017.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية وال تاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للنiches. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومحال مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتدقيقها، كما يطردتها كبرامٍ وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
شارع الطرفة، منطقة 70 - وادي البناء

ص. ب: 10277  
الظعاين، قطر  
هاتف: + 974 40354111  
[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1. اتساع دائرة الرقابة
2. الدولة وإعادة تشكيل الحرية الأكademie
3. فلسطين وحدود الاعتراض المسموح به



تتصاعد الهجمات على حرية التعبير والبحث الأكاديمي في فرنسا كلما ارتبط الأمر بفلسطين، حتى باتت الظاهرة جزءاً من مشهد يتسع يوماً بعد يوم، بما في ذلك ما حدث مؤخراً حين ألغى مدير "كوليج دو فرانس" توما رومير المؤتمر الدولي بعنوان "فلسطين وأوروبا: ثقل الماضي والديناميات المعاصرة".

كان المؤتمر، الذي أشرف على تنظيمه المؤرخ الفرنسي المعروف هنري لورنس بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في باريس، سيجمع شخصيات أكاديمية مرموقة، إلى جانب المقررة الخاصة بالأمم المتحدة فرانسيسكا ألبانيزي ووزير الخارجية الفرنسي الأسبق دومينيك دو فيلبان. لم يشفع هذا المستوى العلمي للمؤتمر؛ إذ انطلقت حملة منظمة ضده قادتها صحيفة **لو بوان اليمينية** ورابطة "كافحة العنصرية ومعاداة السامية" المؤيدة لإسرائيل، ثم تكفلت الشبكات الرقمية التابعة لليمين المتطرف بإثارة موجة تشhir واسعة. وقد روجت هذه الحملة، بلا أي دليل، لاتهامات تصور الحدث على أنه "تجمع مؤيد لحماس" و"حزبي" و"نشطوي"، وليس لقاءً أكاديمياً يضم خبراء مرموقين.

وازداد المشهد خطورة حين كشفت صحيفة **بلاست** عن شبكة أكاديمية منظمة تدعى "شبكة الأبحاث حول العنصرية ومعاداة السامية"، وهي قريبة أيديولوجياً من اليمين المتطرف، تعمل خلف الستار للتأثير في قرارات المؤسسات الجامعية والضغط على القيمين عليها. وقد أدت هذه الشبكة دوراً مباشراً في الدفع نحو إلغاء مؤتمر "كوليج دو فرانس".

وجاء تدخل وزير التعليم العالي الفرنسي، فيليب باتيست، ليضفي شرعيةً ما على الحملة المغرضة، بعدما أعاد تدوير الاتهامات نفسها ووجه ضغوطاً مباشرة نحو إدارة المؤسسة، متذرعاً بضرورة "حماية الرصانة العلمية"، وذلك في تناقض صارخ مع الدور المنوط بوزارته بشأن حماية الحرية الأكاديمية. وكثيراً ما تستدعي شعارات "الحياد" و"التوازن" و"الأمن" لتبثir حملات إسكات تقودها قوى اليمين المتطرف وتحظى بدعم حكومي وإعلامي.

لم يمر الأمر بصفت. فقد وقع أكثر من 2500 من الباحثين والأساتذة والطلاب عريضة تطالب باستقالة الوزير، معتبرين أن ما حدث يمثل "محاولة منهجية لمنع البحث العلمي حول إسرائيل وفلسطين" حتى خالف هذا البحث الرواية الرسمية التي يدعمها المؤيدون للسياسات الإسرائيلية.

## اتساع دائرة الرقابة

عبر أساتذة من "كوليج دو فرانس" عن استنكارهم ما وصفوه بـ "الاستسلام"، معتبرين عبر مقال رأي نشرته صحيفة **لوموند** أنه يفتح مجالاً لـ "سابقة خطيرة" تهدد إمكان النقاش العلمي في أي قضية اجتماعية ما أن تصبح مادة لابتزاز وتدخلات سياسية أو حزبية أو إعلامية تهدف إلى حظرها أو منعها.

لا يمكن النظر إلى هذه الواقعة بوصفها حدثاً منفصلاً؛ فهي جزء من سياق أوسع من الرقابة وقمع الدراسات المتعلقة بفلسطين، وهي أيضاً ظاهرة اشتدت بشكل ملحوظ منذ 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023؛ إذ جرى إلغاء فعاليات أكاديمية، والتشكيك في مشروعية أبحاث علمية، وتوجيهاته اتهامات خطيرة تمت من "معاداة السامية" إلى "تمجيد الإرهاب" مستهدفة بباحثين متخصصين في شؤون الشرق الأوسط.

ويعكس هذا الهجوم على الأصوات التي تنتقد الدعم الفرنسي غير المشروط لإسرائيل توجهاً أعمّ نحو الدخ من مساحة الحرية الأكاديمية. وهذه الظاهرة ليست جديدة ولا مقتصرة على فلسطين؛ ففي عام 2016، شنّ

وزير التعليم العالي آنذاك، جان-ميشيل بلانكيه، حملة مشابهة ضد باحثين يدعون "الإسلامو-يساريين"، في خلط متعمد بين "التفكير النقدي" و"الإرهاب" و"الإسلام". وفي رسالة تضامنية دعمًا للباحثين المستهدفين، استخدم الموقّعون مصطلح "الاستبداد الأكاديمي" لوصف هجوم الحكومة على الحرية الأكاديمية، وهو وصف يبدو أكثر دقة اليوم في ظل ما تشهده فرنسا.

وأصبح من المألوف، كما يظهر ذلك إلغاء المؤتمر، استهداف بعض مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية أو التشكيك فيها سياسياً مثل دراسات الجندر والعرق، والدراسات ما بعد الاستعمار، والدراسات التفكيكية أو نزع الشرعية عنها وعن العاملين فيها من قبل السلطة السياسية. وتنسخدم مصطلحات مثل "ثقافة إلغاء" و"الصوابية السياسية" و"النزعة الأهلوية" من أصحاب النفوذ لقمع أي مسألة للنظام الاجتماعي والسياسي السائد، وتصوير الأعمال المناهضة للعنصرية والاستعمارية على أنها دعوات انقسامية أو مناوئة لـ"الجمهورية".

تكشف هذه الهجمات على الحرية الأكademية رغبةً في تعزيز السيطرة على إنتاج المعرفة والبحث في فرنسا، إلى جانب مناخ سياسي آخذ في التشدد. ورغم أن هذه الهجمات تقاطع مع صعود النزعات السلطوية عالمياً، فإن تجلياتها تختلف بحسب السياق الوطني.

الدولة وإعادة تشكيل الحرية الأكاديمية

إن الحرية الأكاديمية - أي حق الأكاديميين في التعبير عن أفكارهم بلا خوف من الرقابة أو العقاب المؤسسي - ليست حفاظاً مطلقاً أو امتيازاً مقدساً، بل هي في جوهرها ثمرة تاريخ معتقد من المفاهيم والتوازنات وعلاقات القوة التي تحكم الدخل الأكاديمي محلياً ودولياً.

إذا تجاوزنا المشهد السياسي والأيديولوجي المأزوم في فرنسا اليوم، وجدنا أن البيئة المؤسسية التي نتجلت من تزاوج إصلاحات نيولiberالية في التعليم مع الميل السلطوي المتزايد لدى الدولة قد أعادت تشكيل العمل الأكاديمي وأضعفت الحريات الأكademie.

خلافاً للنموذج الأميركي الذي يعد الحرية الأكademية امتداداً طبيعياً لحرية التعبير، تُعامل هذه الحرية في فرنسا ليس بوصفها حقاً مطلقاً، بل بوصفها امتيازاً مهنياً يُمنح للأكاديميين، حتى لو كانت تدْعُى بحماية دستورية تضمن استقلال التدريس والبحث.

لقد ترسّخ هذا الامتياز تاريخياً داخل منظومة جامعية مركبة، يتمتع فيها الأساتذة - بصفتهم موظفين من النخبة يعيّنون مدى الديابة - بحقوق وضعية تضمن استقلاليتهم، إلا أن هذا النموذج حمل دائمًا نقاطاً جوهريًا: إذ تحمي الدولة الحرية الأكademie بيد، وتقيدها باليد الأخرى عبر شروطها وأولوياتها. فالمنظومة نفسها التي تحمي الباحثين تمنح السياسيين سلطة تحديد أجندات البحث والتنقل المهني، وتتدخل كلما تعارض العمل الأكاديمي مع توجهات الدولة.

منذ تسعينيات القرن الماضي، جاءت الإصلاحات النيوليبرالية لتزيد الضغط على الحرية الأكademية وتزيد من حدة هذا التناقض. فالقوانين، مثل قانون "استقلال الجامعات" لعام 2007 وقانون "التخطيط والبحث" لعام 2020، التي ادّعت منح الجامعات مزيداً من الاستقلال، أسفرت عملياً عن تعزيز الإدارة المركزية، وإضعاف الدوكلة



الجامعة القائمة على قيادة الأساتذة، وزيادة هشاشة الظروف التي يعمل فيها الباحثون، وربطت البحث بمعايير السوق والمنافسة.

وقد مكّنت هذه الإصلاحات الحكومية من التدخل المباشر في إنتاج المعرفة، سواءً عبر قمع بعض المجالات، أو الحد من التمويل، أو الضغط على القيادات الجامعية. وهكذا باتت الحرية الأكاديمية في فرنسا أقرب إلى احتياز مشروع، يُمنح أو يُسحب وفق مدى الانسجام مع المزاج السياسي والتراتبية المؤسسية والبني الاجتماعية الأوسع.

## فلسطين وحدود الاعتراض المسموح به

لا يمكن فهم صعود الفاشية الجديدة في الغرب من دون التوقف عند ارتباطها الوثيق بالعنف الاستعماري والإمبريالي. ورغم كثرة الأصوات التي تدعو إلى التنّبّه إلى النزعات الفاشية، فإن ممارسات قمع النشاط المؤيد لفلسطين تكشف تهاافت هذه التحذيرات القادمة من الأوساط الليبرالية.

فمنذ تشرين الأول / أكتوبر 2023، شهدت الجامعات الفرنسية تصعيّداً غير مسبوق في قمع الدراسات والنشاطات المتعلقة بفلسطين. ألغيت مؤتمرات، وقُمعت تحركات طلابية، و تعرض أكاديميون لاتهامات بمعاداة السامية و"الإسلامو-يسارية" و"تعجيز الإرهاب"، كما تعرض رؤساء الجامعات لضغوط حكومية من أجل فرض رقابة صارمة على أي تعبير معارض داخل الحرم الجامعي.

واتخذ القمع أشكالاً شتى من الاعتقالات، والرقابة الاستباقية، ومراقبة تحركات الطلبة والأساتذة، واستهداف كل من عبر عن تضامن مع الفلسطينيين أو قدم دراسات نقدية لسياسات إسرائيل.

ولا تقتصر المسألة على السياسات الدولية، بل تعكس بوضوح حجم تأثير الإرث الاستعماري والتراتبية العنصرية في تشكيل حدود الحرية الأكاديمية. فالفنان المُهمش - العرب والمسلمون خصوصاً - تقدّم بوصفها "طوابير خامسة"، ويُصوّر أي نقد للغرب الإسرائيلي الإبادية باعتباره "تهديدًا للنظام العام" أو "الوحدة الوطنية"، حيث تصور فلسطين بوصفها قضية تخص حصاراً الفئات العربية أو الإسلامية.

وما إن تكون فلسطين موضوع النقاش، حتى تراجع الجامعات التي ترفع شعار الحرية الأكاديمية عن مبادئها: ما يكشف الطابع المشروط للحرية الأكاديمية وخضوعها للتنظيم السياسي.

ترى الدولة أنها تدافع عن الجامعات ضد "التهديدات الأيديولوجية"، لكنها في الواقع هي الفاعل الرئيس في تضييق الحريات وإعادة تشكيل قواعد اللعبة، خصوصاً حين يتعلق الأمر بفلسطين. فكثيراً ما يختفي القمع وراء خطاب "الحياد"، وينبرر إسكات الأصوات النقدية بذريعة "حماية النظام العام".

وبهذا المعنى، تكشف القضية الفلسطينية البنية العميقية للنظام الأكاديمي في ظل النيوليبرالية السلطوية؛ إذ تُستدعي الحرية الأكاديمية على نحو انتقائي للحفاظ على السردية السائدة، فيما يُهُمّش البحث النقدي. بناءً عليه، يتطلب الدفاع الحقيقى عن الحرية الأكاديمية ما هو أكثر من التمسك بها كمبدأ نظري، بل يقتضى مواجهة القوى السياسية والاقتصادية والاستعمارية التي تحدد من يحق له الكلام، وما الذي يمكن بحثه، وأي نضالات يُعترف بها داخل الجامعة.